6258 أرملة حاضنة مستحقة لعلاوة الغلاء.. وألف دينار سقف الدخل الشهري

«التنمية الاجتماعية»: إعادة تقييم الدعم بعد وفاة الزوج وإمكانية الصرف بأثر رجعي

أكّدت وزارة التنمية الاجتماعية مواصلة تطوير خدمات منظومة الحماية الاجتماعية التي تقدّمها الجهات الحكومية عبر مجموعة من برامج الدعم المختلفة، التي تستهدف مجموعة من الفئات المستحقة بمن فيها فئة المرأة الأرملة.



○ هشام العوضي.

وأوضحت الوزارة في ردّها على السؤال المقدّم من هشام العوضي، عضو مجلس النوّاب، أن استحقاق الأرملة الحاضنة للدعم المالي (علاوة الغلاء) يخضع لمجموعة من الضوابط ومن بينها ألا يزيد مجموع الدخل الشهري لها على (1000) دينار بحريني، حيث بلغ عدد الأرامل اللواتي ينطبق عليهن شروط فئة الاستحقاق 6258 أرملة حاضنة بحسب بيانات صرف شهر أكتوبر 2026.

وبيّنت الوزارة أنه عند وفاة الزوج المسجل ربّاً للأسرة أو مستفيداً من الدعم، تُحدّث بيانات الأسرة بالتنسيق مع الجهات المعنية، ويُعاد تقييم استحقاقها في ضوء ظروفها وبياناتها المحدّثة. وقد يترتب على انخفاض مجموع دخل الأسرة انتقال الأرملة إلى شريحة دعم أعلى، متى استوفت الشروط والضوابط المقررة.

وأوضحت الوزارة أن متابعة أوضاع المستفيدات تتم من خلال تحديث بيانات الاستحقاق والتحقق من استمرار توافر الشروط وفق الإجراءات المعتمدة. كما تُجرى دراسة اجتماعية فردية عند بحث الطلب أو حدوث تغير جوهري في ظروف الأسرة، بما يساعد على تقدير الدعم الملائم للحالة في ضوء ظروفها والضوابط المقررة.

وتستند الدراسة إلى تكوين الأسرة وأوضاع أفرادها الاجتماعية والتعليمية والصحية والعملية، ومصادر دخلها والمساعدات التي تتلقاها والالتزامات المالية ذات الصلة. كما تتيح الزيارة الميدانية للفريق الاجتماعي التعرف على الوضع السكني واحتياجات الأسرة، بما يساعد على استكمال دراسة الحالة وفق الإجراءات المعتمدة.

وأكدت الوزارة حق الأرملة التي أصبحت ربّاً للأسرة في التظلم وفق الإجراءات المعتمدة، وتُدرس حالتها في ضوء البيانات والمستندات المحدّثة. وعند ثبوت استحقاقها، يُصرف لها الدعم وفق الضوابط والإجراءات المعتمدة، بما في ذلك الصرف بأثر رجعي متى توافرت شروطه. ويمكن تقديم طلب الدعم المالي (علاوة الغلاء) إلكترونياً عبر الخدمة المخصصة لذلك في البوابة الوطنية لمملكة البحرين.







خلال اجتماع التحالف الأوراسي لأمناء المظالم في موسكو

الوطنية لحقوق الإنسان تشدد على ضرورة حماية حقوق المدنيين في مناطق النزاعات المسلحة

شاركت المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان بوفد ضم المهندس علي أحمد الدرازي رئيس المؤسسة، والمستشار محمد فزيع رئيس لجنة الحقوق والحريات العامة، والدكتورة مها آل شهاب مفوض حقوق الطفل، في الاجتماع الحادي عشر للتحالف الأوراسي لأمناء المظالم، الذي عُقد في العاصمة الروسية موسكو، برعاية المفوضية العليا لحقوق الإنسان في روسيا الاتحادية، لمناقشة سبل مكافحة انتشار المحتوى الضار بين الشباب عبر الإنترنت، ودور المؤسسات المعنية بحقوق الإنسان في الوقاية من مخاطره وتعزيز الحماية في الفضاء الرقمي.

وافتتحت الاجتماع يانا لانتراتوفا رئيسة المفوضية العليا لحقوق الإنسان في روسيا الاتحادية، بكلمة رحبت فيها بالوفود المشاركة، أكدت خلالها أهمية تعزيز التعاون وتبادل الخبرات بين المؤسسات المعنية بحقوق الإنسان، وتطوير آليات الحماية لمواجهة التحديات المرتبطة بانتشار المحتوى الضار بين الشباب عبر الإنترنت، بما يسهم في رفع مستوى الوعي بالمخاطر الرقمية وتوفير بيئة إلكترونية آمنة تحترم حقوق الإنسان.

من جانبه، ألقى المهندس علي أحمد الدرازي كلمة أكد فيها أهمية تعزيز التعاون الدولي وتبادل الخبرات بين المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وأمناء المظالم لمواجهة التحديات الحقوقية المعاصرة، ولا سيما المرتبطة بالتحول الرقمي والذكاء الاصطناعي وحماية الأطفال في الفضاء الإلكتروني. كما استعرض جهود المؤسسة في تعزيز حقوق الطفل وحمايته من المخاطر الرقمية، مشددًا على أهمية تكامل الأدوار وتطوير آليات الحماية، إلى جانب ضرورة حماية حقوق المدنيين في مناطق النزاعات المسلحة، وتعزيز الشراكات الدولية بما يسهم في صون حقوق الإنسان وكرامته.

وتأتي مشاركة المؤسسة في إطار حرصها على توسيع مجالات التعاون مع المؤسسات النظيرة، وتبادل التجارب والممارسات الفضلى، وبحث التحديات المشتركة وسبل مواجهتها، إلى جانب تطوير القدرات المؤسسية وآليات العمل، بما يعزز فاعلية المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان واستقلاليتها، ويدعم اضطلاعها باختصاصاتها وفقًا لمبادئ باريس.

وشهد الاجتماع مشاركة ممثلين من أكثر من 70 دولة، ضمت مؤسسات وطنية لحقوق الإنسان وهيئات أمناء المظالم والمساواة، إلى جانب جهات أكاديمية وشبابية ومؤسسات معنية بالتعاون الدولي، في إطار تبادل الخبرات وتعزيز الجهود المشتركة لمواجهة التحديات الحقوقية على المستويين الإقليمي والدولي.

الملكية للأعمال الإنسانية تطلق مبادرة للتثقيف بالزواج لتعزيز الاستقرار الأسري

بتوجيهات من سمو الشيخ ناصر بن حمد آل خليفة ممثل جلالة الملك للأعمال الإنسانية وشؤون الشباب رئيس مجلس أمناء المؤسسة الملكية للأعمال الإنسانية نظمت المؤسسة الملكية للأعمال الإنسانية أول ورشة تدريبية ضمن مبادرة «بيوت مطمئنة للتثقيف الزواجي»، بعنوان «الحب الذي يدوم»، بمشاركة نحو 2000 من العرسان وزوجاتهم، على مدى يومين في فندق كراون بلازا، قدمها المدرب الأستاذ خالد اليافعي من دولة قطر الشقيقة، وذلك في إطار تطوير البرامج التوعوية الموجهة للشباب المقبلين على الزواج والمتزوجين حديثًا.

وبهذه المناسبة أكد المهندس إبراهيم دلهان الدوسري القائم بأعمال الأمين العام للمؤسسة الملكية للأعمال الإنسانية أن المؤسسة تولي اهتمامًا خاصًا لدعم الشباب وتعزيز استقرار الأسرة البحرينية، انطلاقًا من توجيهات سمو الشيخ ناصر بن حمد آل خليفة، وحرص سموه على تطوير المبادرات الإنسانية والاجتماعية التي تسهم في بناء أسر مستقرة ومتماسكة، وتعزز مقومات الاستقرار الأسري والمجتمعي.

وأوضح أن إطلاق مبادرة «بيوت مطمئنة للتثقيف الزواجي» يأتي ضمن التوجهات الاستراتيجية للمؤسسة في الاهتمام بالأسرة والشباب، والانتقال من تقديم الدعم المادي إلى منظومة أشمل من الرعاية والتوعية والتمكين، بما يسهم في إعداد الشباب للحياة الزوجية، وتزويدهم بالمعارف والمهارات التي تعينهم على مواجهة التحديات الأسرية، وبناء علاقات زوجية قائمة على المودة والرحمة والتفاهم والاحترام.

وأشار الدوسري إلى أن هذه الورشة تمثل نواة لسلسلة من الدورات والبرامج التثقيفية المتخصصة التي تعتزم المؤسسة تنفيذها خلال المرحلة المقبلة، لتشمل شريحة أوسع من الشباب المقبلين على الزواج والمتزوجين حديثًا.

وثمّن في هذا السياق الشراكة الإنسانية مع مؤسسة خليفة الإنسانية بدولة الإمارات العربية المتحدة الشقيقة، ودورها في دعم مثل هذه المبادرات، مؤكدًا أن هذه الشراكة تعكس عمق العلاقات الأخوية بين مملكة البحرين ودولة الإمارات العربية المتحدة الشقيقة، وتمثل نموذجًا للتعاون في المبادرات التي تدعم الشباب وتسهم في استقرارهم الأسري والاجتماعي.

من جانبه، أكد الأستاذ عمار سامي قمبر الأمين العام المساعد للشؤون الإنسانية والتنموية بالمؤسسة الملكية للأعمال الإنسانية أن المؤسسة تتطلع إلى توسيع نطاق الاستفادة من هذه المبادرة، بالتعاون والتنسيق مع الجهات الحكومية ذات العلاقة، بما يتيح الوصول إلى أكبر عدد ممكن من الشباب الذين يتم عقد قرانهم، وإتاحة الفرصة أمامهم للاستفادة من البرامج التثقيفية والتأهيلية، مشيرًا إلى أن المبادرة تفتح آفاقًا جديدة للشراكة المجتمعية، من خلال تعزيز التعاون مع المؤسسات الحكومية والقطاع الخاص والجهات الداعمة، وتشجيع مساهمتها في تبني البرامج الأسرية والتوعوية وتوسيع نطاقها.

وتناولت الورشة مجموعة من الموضوعات المرتبطة بالحياة الزوجية، من أبرزها التعبير عن الحب والاهتمام، وفهم احتياجات الطرف الآخر، وتعزيز التواصل الإيجابي، وإدارة الخلافات والغضب، وأهمية الحوار والاعتذار والمصالحة، والمحافظة على خصوصية الحياة الزوجية، والتعامل مع تدخلات الآخرين، وتنظيم المصروفات والالتزامات المالية، وتوزيع المسؤوليات بين الزوجين، إلى جانب تأثير الهواتف ووسائل التواصل الاجتماعي على العلاقة الزوجية، وسبل التعامل مع الفتور العاطفي، وأهمية الاستشارة الأسرية عند الحاجة.

كما حرصت المؤسسة على إعداد استبيان قبلي للعرسان وزوجاتهم، بهدف التعرف على احتياجاتهم واهتماماتهم والتحديات التي تشغلهم، والاستفادة من النتائج في إعداد محاور الورشة ومضامينها، بما يجعل محتواها أكثر ارتباطًا بواقع المشاركين واحتياجاتهم الفعلية.



مذكرة تفاهم بين جامعة الخليج العربي وجامعة الملك فيصل لتعزيز التعاون في الزراعة الذكية والاستدامة البيئية

وقّع رئيس جامعة الخليج العربي الدكتور سعد بن سعود آل فهيد، ورئيس جامعة الملك فيصل بالمملكة العربية السعودية الأستاذ الدكتور عادل بن محمد أبو زنادة، مذكرة تفاهم، بحضور صاحب السمو الملكي الأمير سعود بن طلال بن بدر بن سعود بن عبدالعزيز آل سعود محافظ الأحساء، تهدف إلى توسيع التعاون بين الجامعتين في المجالات العلمية والأكاديمية والبحثية والإدارية والتدريبية، وتبادل الخبرات والاستفادة من الإمكانات المتاحة لدى الجانبين.

ويركز التعاون على مجالي الزراعة الذكية والاستدامة البيئية، من خلال العمل على تطوير حلول علمية وتقنية للتحديات الزراعية والبيئية، وتعزيز كفاءة الإنتاج الزراعي واستدامة الموارد الطبيعية. كما تتضمن المذكرة العمل على تطوير برامج أكاديمية مشتركة لمرحلتي البكالوريوس والدراسات العليا في مجال الزراعة الذكية، إلى جانب طرح دبلومات تخصصية ومهنية مشتركة في مجالي البيئة والزراعة.

وفي مجال البحث العلمي، تشمل المذكرة تعزيز التعاون في دراسات وبحوث النخيل، من خلال تبادل الخبرات والمعارف العلمية وتطوير البحوث المشتركة المتعلقة بزراعته واستدامته. كما تتضمن تشجيع الباحثين وأعضاء هيئة التدريس على النشر في المجلات العلمية الصادرة عن الجامعتين، وتعزيز مشاركتهم في الدوريات المتخصصة في مجالي البيئة والزراعة.

وعلى صعيد التعاون الأكاديمي، تنص المذكرة على تطوير برامج للتبادل الطلابي بما يتوافق مع أهداف البرامج الأكاديمية ومتطلبات الجامعتين، ودعم الإشراف العلمي المشترك على طلبة الدراسات العليا، إلى جانب تبادل الممتحنين الخارجيين، بما يتيح للطلبة والباحثين وأعضاء هيئة التدريس الاستفادة من الخبرات والتجارب الأكاديمية لدى الجانبين.

كما تشمل مجالات التعاون تنفيذ برامج مشتركة للتدريب والتأهيل الأكاديمي تستهدف طلبة الجامعتين وكوادرهما، بهدف تنمية المهارات وتطوير القدرات المهنية والأكاديمية. وتمتد المذكرة إلى تنفيذ أنشطة ومبادرات ومشروعات مشتركة أخرى، وفقاً لاحتياجات الجامعتين وأولوياتهما.

ويعكس توقيع المذكرة اهتمام الجامعتين بتوسيع التعاون في المجالات ذات الأولوية التنموية، والاستفادة من البحث العلمي في معالجة التحديات المرتبطة بالأمن الغذائي والاستدامة البيئية، بما يدعم دور مؤسسات التعليم العالي في خدمة المجتمعات الخليجية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

محاضرة بجامعة العلوم التطبيقية تستعرض دور الشيخ عيسى الكبير في ترسيخ النهضة المؤسسية بالبحرين

استعرضت محاضرة علمية نظمتها كلية العلوم الإدارية، ممثلة بقسم العلوم السياسية في جامعة العلوم التطبيقية، تجربة الشيخ عيسى بن علي آل خليفة في إدارة شؤون البلاد، ودوره في تطور مؤسسات الدولة وترسيخ مقومات النهضة المؤسسية في مملكة البحرين، وذلك من خلال قراءة تاريخية وسياسية تناولت أبعاد تجربته القيادية وإرثه الوطني.

وجاءت المحاضرة، التي حملت عنوان «قائد النهضة المؤسسية: عيسى الكبير والأثر الوطني»، وألقاها الشيخ الدكتور عبدالله بن علي بن محمد آل خليفة، الخبير في الشؤون السياسية والاستراتيجية، في إطار اهتمام الجامعة بتعزيز الوعي بتاريخ البحرين السياسي والمؤسسي، والتعريف بالشخصيات الوطنية التي أسهمت في تشكيل مسيرة الدولة الحديثة، وربط المعرفة الأكاديمية بالتجارب التاريخية الوطنية.

وفي هذا السياق أكد البروفيسور وهيب الخاجة رئيس مجلس أمناء الجامعة أن استحضار التجارب القيادية والوطنية التي أسهمت في بناء مؤسسات الدولة البحرينية يمثل جانباً مهماً من مسؤولية المؤسسات التعليمية في صون الذاكرة الوطنية وتعريف الأجيال بتاريخ وطنهم ومحطاته المفصلية. وأشار إلى أن تجربة الشيخ عيسى بن علي آل خليفة تمثل محطة بارزة في تاريخ البحرين، بما تحمله من دلالات حول أهمية القيادة والرؤية بعيدة المدى في ترسيخ دعائم الدولة وتطوير مؤسساتها، مؤكداً أهمية ربط الأجيال الشابة بإرث الشخصيات الوطنية والاستفادة من تجاربها في فهم مسارات التطور المؤسسي والتنموي.

من جانبه، أوضح البروفيسور حاتم المصري رئيس الجامعة أن تنظيم مثل هذه المحاضرات يعكس حرص الجامعة على توسيع نطاق المعرفة الأكاديمية لتشمل قراءة التاريخ الوطني وتحليل تجاربه من منظور علمي، بما يعزز فهم الطلبة للسياقات السياسية والإدارية التي أسهمت في تشكيل مؤسسات الدولة البحرينية. وأضاف أن الجامعة تولي اهتماماً لاستضافة الشخصيات والخبرات المتخصصة، وإثراء البيئة التعليمية بموضوعات تربط المعرفة النظرية بالقضايا الوطنية، وتسهم في تنمية قدرات الطلبة على التحليل والتفكير النقدي وفهم التحديات المرتبطة بالإدارة العامة والحوكمة والتنمية المؤسسية.

وتناول المحاضر أبرز ملامح تجربة الشيخ عيسى بن علي آل خليفة خلال فترة حكمه، وما شهدته تلك المرحلة من تطورات سياسية وإدارية ومؤسسية، مسلطاً الضوء على طبيعة الإدارة والحكم آنذاك، وإسهاماته في تطوير أساليب إدارة شؤون البلاد وبناء مؤسسات الدولة. كما استعرض الأثر السياسي والاجتماعي والوطني لتلك التجربة، والدروس المستفادة منها في فهم تطور مؤسسات الدولة البحرينية وأهمية البناء المؤسسي في ترسيخ الاستقرار ودعم مسارات التنمية.

وركزت المحاضرة على العلاقة بين القيادة السياسية وتطور المؤسسات، ودور الشخصيات الوطنية في صياغة الممارسات الإدارية وترسيخ أسس العمل المؤسسي، بما أسهم في تشكيل ملامح الدولة البحرينية الحديثة. كما أتاحت للطلبة فرصة التعمق في مرحلة مفصلية من تاريخ المملكة، من خلال طرح جمع بين القراءة التاريخية والتحليل السياسي والاستراتيجي.

وفي هذا السياق، أكد الدكتور محمود خليفة رئيس قسم العلوم السياسية أهمية تنظيم الفعاليات العلمية والثقافية التي تتناول المحطات والشخصيات البارزة في تاريخ مملكة البحرين، لما لها من دور في تعزيز وعي الطلبة بتاريخ الدولة وتطور مؤسساتها السياسية والإدارية.

من جانبه، أشار الدكتور راشد أحمد راشد الرشيد منسق برنامج الماجستير في العلوم السياسية إلى أن المحاضرة مثلت إضافة علمية لطلبة البرنامج، لما قدمته من قراءة تاريخية وتحليل سياسي ومؤسسي لتجربة الشيخ عيسى بن علي آل خليفة، وما أتاحته من فرصة لفهم تطور مؤسسات الدولة وأبعاد القيادة والإدارة والحكم في سياقها التاريخي.

